الأمم المتحدة

A/68/152

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2013
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/Spanish

الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ن) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

الصين ٢

كولومبيا ٣

كوبا ٤

العراق ٥

أوروغواي ٦

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ٧

* A/68/50.

090813 070813 13-39602 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – في قرارها ٣٨/٦٧ المعنون ”تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٢ – واستجابة لذلك الطلب، أُرسلت في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد في الفرع الثاني أدناه الردود التي تم تلقيها. ويستنسخ في الفرع الثالث رد الاتحاد الأوروبي وفقا للطرائق المحددة في القرار ٢٧٦/٦٥. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً – الردود الواردة من الحكومات

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

القرار ٣٨/٦٧

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تؤيد الصين إيجاد حلول لقضايا عدم الانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وتعتقد أنه ينبغي القضاء على دوافع انتشار أسلحة الدمار الشامل بتهيئة مناخ أمني إقليمي وعالمي قائم على التعاون والثقة المتبادلة؛ والحفاظ على سلطة وفعالية وعالمية الآليات الدولية لمنع الانتشار وتعزيزها بصورة فعلية؛ وضمان حياد الجهود الدولية لمنع الانتشار وعدم لجوئها إلى التمييز؛ ولا بد من تحقيق التوازن بين نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا؛ ولا بد من نبذ ازدواجية المعايير.

وقد تناولت الصين دائماً مسألة عدم الانتشار بروح عالية من المسؤولية، حيث انضمت إلى جميع المعاهدات الدولية وأصبحت عضواً في كل المنظمات العاملة في مجال عدم الانتشار. وتدعم الصين الدور الملائم لمجلس الأمن في هذا المجال، وتعلق أهمية على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار وقد شاركت مشاركة فعالة في أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفي أنشطتها للتوعية، لتساهم بذلك في التنفيذ الكامل والمتوازن لهذا القرار. وتولي الصين للمباحثات والتعاون على المستوى

الدولي في مجال عدم الانتشار، وقد أقامت حواراً وتبادلت الآراء مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومع مختلف آليات عدم الانتشار المتعددة الجنسيات لكي تتبادل الخبرات والممارسات.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تحظر المادة ٨١ من دستور كولومبيا تصنيع أو استيراد أو استخدام أسلحة الدمار الشامل وإدخال النفايات النووية والسامة إلى الأراضي الوطنية.

وتشارك كولومبيا مشاركة فعالة في المنتديات المتعددة الأطراف التي تتناول المسائل التي تحظى باهتمام دولي، وذلك بهدف إبرام اتفاقات تكفل تحقيق الهدف الذي ألهم فكرة إنشاء الأمم المتحدة وتحترم أهدافها ومبادئها، وذلك بدعم مبادرات تمكن من تخليص العالم من خطر أسلحة الدمار الشامل.

ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والاستخدام السلمي للطاقة النووية والعوامل البيولوجية والمواد الكيميائية هي مبادئ ترتكز عليها سياسة كولومبيا الخارجية. وفي هذا الصدد، أصبحت كولومبيا طرفاً في المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي:

الأسلحة النووية

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ووفاء بالتزاماتها كدولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أبرمت كولومبيا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاً إضافياً له.

وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقعت كولومبيا وصدقت كذلك على الصكوك القانونية الدولية التالية:

- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛
- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛
- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛
- اتفاقية التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي.

الأسلحة البيولوجية

- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة.

الأسلحة الكيميائية

- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وتعترف كولومبيا، بوصفها عضواً من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بدور المؤتمر باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن قضايا تتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد ترأس بلدنا المؤتمر في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقدم وثيقة معنونة ”نظرة تأملية في تشخيص حالة مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه“ (انظر CD1913).

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد التهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين وما ظهر من مخاطر جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مدى أهمية قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٧.

وتوفر الحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويتعين أن تشكل تعددية الأطراف المبدأ الأساسي في المفاوضات التي تجري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وحالة الجمود التي أصابت مفاوضات نزع السلاح، والتي جاءت نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية من جانب بعض الجهات صاحبة المصلحة قد تركت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في حالة ركود لأكثر من عقد.

والإجراءات المتعددة الأطراف التي تتخذها بعض البلدان في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، والتي ترمي إلى تعزيز عملية التفاوض على الصكوك الدولية المتعددة الأطراف خارج إطار الأمم المتحدة تشكل مصدر قلق بالغ. وهذه الإجراءات تقوض الثقة في كل من النظام الدولي وأسس الأمم المتحدة في حد ذاتها ومصداقية الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح.

ويتعين على الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها أكثر أجهزة المنظمة تمثيلاً وديمقراطية، أن تضطلع بدور مركزي في المساعي الرامية إلى تدعيم النهج المتعدد الأطراف. وتؤكد كوبا من جديد التزامها بالترويج لتعددية الأطراف ولعملية صنع القرار المتعددة الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٣]

يؤيد العراق ضرورة اتباع نهج التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار حيث يعتبر التعددية أسلوباً ديمقراطياً تفاوضياً مفيداً ساري المفعول ويكفل تحقيق توافق الآراء بما يضمن احترام الدول الأطراف لتعهداتها بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح، ويؤكد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إذ إن اللجوء إلى أسلوب الحوار والدبلوماسية متعددة الأطراف ينهي حالات التوتر والنزاع بالطرق السلمية. وأن يكون نهج التعددية الأساس الذي تستند إليه المنظمة الدولية في تحركها لحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي من شأنها المساهمة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية نظراً لطبيعتها التدميرية الهائلة حيث من الصعب صون الأمن والسلم الدوليين دون التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض للتوصل إلى اتفاقات جماعية ولا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح والحد من التسلح بمجهود فردي أو من طرف واحد. ويعتبر العراق أن إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار (٣٨/٦٧) خطوة مهمة باتجاه تعزيز العمل الدولي المشترك لتوحيد

الجهود متعددة الأطراف لنزع السلاح ومكافحة الانتشار، لا سيما وأن التحديات التي يشهدها العالم تتطلب اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمواجهة أي أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

كما تعلمون جيداً، لقد أدرج هذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة قبل ١٠ سنوات ليؤكد من جديد فكرة أن تعددية الأطراف كانت المبدأ الأساسي الذي سيطبق أثناء المفاوضات في هذا المضمار والتشجيع على التعاون والتشاور بين الدول الأطراف في الصكوك ذات الصلة في حال لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أو هددت باللجوء إلى إجراء أحادي الطرف.

ومن المعروف أيضاً أنه ما زالت حيازة أسلحة الدمار الشامل والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية، وبالإضافة إلى مجموعة المساعي السياسية والدبلوماسية التي فشلت في إحراز تقدم كبير في هذين المضمارين، تشكل تهديداً خطيراً. وهذه عملية أصبحت فيها النكسات وخيبات الأمل الاستثناء وليس القاعدة والجهود المتعددة الأطراف أكثر لزوماً من أي وقت مضى منذ أن أصبحت دعائم نظام الأمن الدولي في خطر متزايد.

ودون المساس بأهمية الجهود السابقة أو المحتملة المبذولة في المنتديات الثنائية أو دون الإقليمية أو الإقليمية الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات ذات الصلة النافذة حالياً، هناك ضرورة ملحة لاتخاذ نهج متعدد الأطراف للقضاء فعلاً على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقف تكديس الأسلحة التقليدية والحد منها. ولهذا السبب، ما من شك في أن أية محاولة دستورية لتنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي تتطلب المشاركة الفعالة لهيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المختصة.

وقد أوجدت ظاهرة العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي نجمت عنها فوائد وأزمات في كل مكان وبنسب متفاوتة، ظواهر أخرى من ضمنها ظاهرة الترابط. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، ما برح يشدد على ضرورة التصدي للتحديات الكامنة في نزع السلاح وعدم الانتشار في سياق أي تعددية جديدة للأطراف تركز على التعاون عوضاً عن المواجهة وعلى الإبداع عوضاً عن الركود.

وتتطلب، إلى حد كبير، استدامة واستمرارية الكثير من الجهود الثنائية والإقليمية في كلا المجالين إدماج هذه الجهود في إطار متعدد الأطراف أوسع نطاقاً. ولهذا، لا يزال من الضروري وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية متسقة. وتتجلى الحاجة إلى ذلك تحديداً في حالة مؤتمر نزع السلاح، الذي يعد المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بهذا الموضوع.

ولهذا، تشاطر أوروغواي الاتحاد الأوروبي تماماً إقراره الصريح بوجه خاص وفي مناسبات عديدة بأنه ”يعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار هو أفضل طريقة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين“.

وبما أن نزع السلاح وعدم الانتشار مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فقد بات من المهم أيضاً اعتماد نهج عالمي يشجع على إحراز تقدم متوازن في كلا المجالين مع مراعاة أي عامل أو ظرف ناشئ عن التهديد بالانتشار.

ولهذه الأسباب وغيرها، يعد اتخاذ نهج فعال متعدد الأطراف أفضل استجابة لهذه التحديات. ولا تقتصر حالتا كوريا الشمالية وإيران في الوقت الراهن على تقديم مثال واضح على ضرورة إيجاد حلول دبلوماسية متماسكة؛ وإنما تبينان أيضاً ضرورة أن يدعم أو يقر المجتمع الدولي برمته هذه الحلول.

وفي نهاية المطاف، ورغم ضياع الوقت وإخفاق الجهود، أصبحت الدعوة إلى تعزيز وتنشيط آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف ملحة مع أن هذه الآليات لم تقترب لما يزيد عن عقد من الزمن، من تلبية توقعات المجتمع الدولي. وكانت هذه الدعوة وما زالت تقوم على أساس الاعتراف الصريح بأن قضايا الأمن العالمي باتت تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى حلولاً تقوم على أساس متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، يبين الاطلاع عن كثب على خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ أن جزءاً هاماً من جدول أعماله لا يمكن تنفيذه إلا عبر قنوات متعددة الأطراف.

ثالثاً – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

إن تقديم الدعم لمبدأ تعددية الأطراف الفعالة هو أحد المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣. وما زال تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك يعد، وفقاً لأهداف الاستراتيجية المشار إليها أعلاه، هدفاً شاملاً للاتحاد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد كانت مبادرة الاتحاد الأوروبي القائمة على هذا المبدأ تعني ضمناً تقديم كل من الدعم السياسي للصكوك المتعددة الأطراف والدعم المالي للوكالات الدولية ذات الصلة لتحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز مصداقية النظام المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

القضايا النووية

- شارك الاتحاد مشاركة فعالة في دورة عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بتقديم الدعم السياسي لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذ أحكامها. ونظم الاتحاد، بالاشتراك مع تجمعه المعني بعدم الانتشار، حلقات دراسية لتعزيز بناء الثقة ودعم عملية ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط؛

- عزز الاتحاد الدعم الذي يقدمه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما زال يعد جهة مانحة رئيسية لصندوق الأمن النووي. وما فتئ يقدم الدعم لأنشطة الوكالة ذات الصلة بحالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

- واصل الاتحاد المشاركة في جهود جديدة مع جمهورية إيران الإسلامية في إطار صيغة أوروبا ٣+٣ (E 3 plus 3)، وذلك بهدف إيجاد حل عن طريق التفاوض من شأنه أن يستعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني؛

- واصل الاتحاد دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى الامتثال التام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولالتزاماتها بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد أيضاً مناشدته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحثها على تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتناع عن أية أعمال استفزازية، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل اختبارات نووية جديدة.

- اتخذ الاتحاد خطوات سياسية تشجع على إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- شجع الاتحاد فعلاً على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وكان ذلك بناء على قرارات المجلس ذات الصلة المتخذة في إطار دعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومن خلال بذل جهود للتوعية توجه نحو جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،

اتخذ قرارا جديداً للمجلس يقضي بتقديم المزيد من الدعم (٥,٢ ملايين يورو تقريباً) لأعمال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛

- واصل الاتحاد الإصرار على البدء الفوري لمفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

القضايا الكيميائية

- اتخذ في آذار/مارس ٢٠١٢ قرار جديد للمجلس في إطار دعم أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قرار المجلس للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية (المؤتمر الاستعراضي الثالث) ونظم الاتحاد، بالتعاون مع معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، مناسبة جانبية ناجحة بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على هامش المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي عقد في لاهاي. والاتحاد، المسؤول عن ٤٠ في المائة من ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أنفقت على مشاريع نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع أرجاء العالم، يشارك مشاركة نشطة في المؤتمر الاستعراضي الثالث، وذلك بهدف مواصلة تعزيز النظام وتحقيق عالميته وتنفيذه الكامل على المستوى الوطني.

المسائل البيولوجية

- اتخذ المجلس في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ قراراً جديداً في إطار دعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وقد نظم الاتحاد مناسبة جانبية ناجحة بشأن قرار المجلس، وذلك على هامش اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد بجنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وبالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

القذائف

- استمر الاتحاد في تقديم دعم قوي لمدونة لاهاي لقواعد السلوك ولطابعها العالمي. وقد انضم جميع أعضائه إلى هذه المدونة؛

- اتخذ المجلس قراراً جديداً في تموز/يوليه ٢٠١٢ لا يدعم مدونة قواعد السلوك فحسب، وإنما أيضاً عدم انتشار القذائف بوجه عام. وبناء على قرار المجلس هذا، نظم الاتحاد بنيويورك، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مناسبة للتواصل خصصت

للدول الموقعة وغير الموقعة على المدونة، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة؛

- نظمت الدول الأعضاء في الاتحاد حملة إعلامية مشتركة لدعم مشروع القرار المعنون ''مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية'' الذي قدمته جمهورية كوريا في اللجنة الأولى أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة وشاركت في رعايته جميع الدول الأعضاء في الاتحاد؛ وقد اعتمد مشروع القرار في نهاية المطاف.

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

- عزز الاتحاد الدعم الذي يقدمه إلى بلدان ثالثة بغية مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتحسين مهارات الموظفين الحكوميين المشاركين في عملية الرقابة على الصادرات، وذلك بالقيام مع مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتنظيم عدد من حلقات العمل الإقليمية والقيام بزيارات ثنائية.

الفضاء

- أخذ الاتحاد يشجع منذ عام ٢٠٠٨ على وضع مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدم رسمياً مشروع المدونة إلى المجتمع الدولي في فيينا؛

- يعتزم الاتحاد مواصلة وضع مدونة السلوك بطريقة شاملة وشفافة. وتتواصل العملية التي بدأت بفيينا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، في إطار مشاورات مفتوحة بشأن مشروع المدونة (شاركت أوكرانيا في استضافتها في كييف، يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣).